وبا تانيث قال قوم انما وجب حذفها لشبهها بالياء فلا ينبغي ان
يجتمعا وتشابههما من وجوه الاول انهما زايدتان الثاني
انهما خاصتان بالاسماء الثالث وبالاخر الرابع وينتقل الاعراب
اليهما الخامس ويغيران المعنى السادس ويجب لما قبلهما حركة
خاصة السابع وقد يفرقان الواحد من الجنس ومثاله في اليا روم
وزنج ومجوس ثم تلحق اليا وقال غيرهم ان النسب يصير الكلمة
صفة فيلحقها التا فاذا نسب مونثا لمونث يجتمع تانيثان في كلمة
ويبقى في تعليل بعضهم ان المانع ان التا لا تقع حشوا ولا تكون الا
محل اعراب وقد يرد بمسلمتان وانما امتنع مسلمتات لما ذكرنا
من كراهية اجتماع تانيثين فكان هذا الشبه قوله او مدته
اي الف التانيث المقصورة كحبارى وقبعثرى وجمزى ولا بد ان
تكون خامسة فصاعدا او رابعة مع تحرك ثاني ما هي فيه
بدليل وان تكن الخ قوله فقلبها واوا وحذفها حسن قال
ابن هشام اخبر عن القلب والحذف بانهما حسنان وفيه ايهام
تساويهما والحكم ان الحذف ارجح من القلب انتهى وهذا بناء على ان
حسن خبر عن قلبها وما عطف عليه لتقدير كل منهما حسن او انه
اخبر عن الاول او عن الثاني وجوبا او جوازا وخبر الاخر محذوف
لان في مثل هذا التركيب اقوال ثالثها التخيير والخبر المحذوف
من جنس المذكور لتتحقق القرينة المجوزة للحذف واما كون خبر قلبها
محذوفا فتقديره جايز فما لا دليل عليه وقال الشهاب في حواشي
الاشموني قوله الا ان وللاصلي قلب يعني كالصريح في ان الاجود في الف
للتانيث الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلي لها والامر بخلافه فتامله
فانه دقيق وقال في حواشي الشرح بعد ذكر ان مفهوم قوله وللاصلي
قلب يعني ان المختار في الف التانيث الحذف وهو كذلك ما نصه لكنه
يفهم اختيار الحذف في الف الالحاق ايضا لكن المختار فيها القلب كالتي
للاصل قوله لشبهها الملحق الخ قال ابن هشام ما هنا اولها

صلة

صلة ولشبهها خبره والملحق والاصلي صفة لذلك الشبه اي ما
استقر لهذه الالف يعني الف التانيث الرابعة الساكن ثاني ما هي
فيه مستقر لما اشبهها فيما ذكرنا من الربع وسكون ثاني الكلمة
فعلى ذلك تقول في علقى وملهى ومسعى علقوي وملهوي ومسعوي
او علقي وملهي ومسعي وهذا مراده بالشبه اعني الامرين المذكورين
والضمير في لها وشبهها لاقرب مذكور وهو الف نحو حبلى لا الف
التانيث مطلقا قوله وللاصلي قلب يعني يقع عليه وللمنقلبة
عن اصل قلب مختار ويقع عليه وللملحقة حذف يعني فان قيل
يفهم من قوله وللاصلي قلب يعني لانه خص الالف الاصلية باختيار
القلب قلت لا يدل على ذلك لجواز ان يكون الامران
في الف الالحاق على السوا وهذا الاحتمال اظهر مما ذكر تنبيهان
الاول انما قلبوا الالف ليتمكنوا من كسرها للمناسبة وقال ابن
الصايغ وانما لم يبقوا الالف ليتمكنوا من كسرها وقال ابن الصايغ
وانما لم يبقوا الالف قبل يا النسب غير مقلوبة كما فعلوا قبل يا
المضافة لثقل الالف من وجهين التقا الساكنين وشبه الالف بالياء
وكان هنا ثلاث يا ات حتى لفظا وحمل مثل هذه اليا آت في غير النسب
عليها في النسب فقالوا اذا نسبت من الرمي مثل حمصيصة قلت
رموية لان قياسه رميية فتدغم فتقول رمية ومثل هذا في
النسب بقلب الاولى واوا فكذلك هنا وهذا الباب مما غلبت الواو
واليا والاكثر في كلامهم العكس الثاني معنى يعني مختار ووزنه يفتعل
وفي كتاب العين في باب عنم الاعتيام الاختيار فعلى ما ذكر يكون مفتعلا
وفي كتاب ابي بكر الزبيدي المسمى بالتقريب تبيين الاعتيام من عنم
لان التا في الاعتيام زايدة والتا في عنم اصل قوله والالف
الجايز اربعا ازل قال ابن هشام يعني والالف من هذين النوعين
والا فالف التانيث قد تقدمت في قوله وتا تانيث او مدته لا تثبت
او استثني منه مسالة نحو حبلى فذكر ان الحذف فيها لا يجب بل يجوز
وهذا هو الذي يقتضي جعل قوله لشبهها عاما مما ذكرت من الالف الرابعة

Copyright © King Saud University